جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس الرابع: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956
تمهيد
1) ظروف انعقاده.
2) التحضير للمؤتمر وانعقاده.
3) أطرافه.
4) أهم قراراته.
5) نتائج وانعكاسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مسار ثورة التحرير.
6) ردود الفعل الفرنسية.
استنتاج.

تمهيد:
يعد مؤتمر الصومام محطّة هامّة في تطور الثورة الجزائرية سواء كان ذلك من خلال الانعكاسات الايجابية التي خلّفها هذا الحدث المعلمي على تطور مسار ثورة التحرير، أو من خلال التحديات الكبيرة التي خلّفها؛ خاصّة ما يتعلّق باختلاف وجهات النظر حول مقرّراته خاصّة مسألة أولويتي المؤتمر المثيرة للجدل (السياسي على العسكري، الداخل على الخارج) وما أحدثه من صدامات لاحقا. بعد 22 شهرا منذ اندلاع ثورة التحرير توفرت إلى حدّ ما التي سمحت بانعقاد هذا المؤتمر والذي كان من أهدافه هيكلة وتنظيم ثورة التحرير الجزائرية في مختلف المجالات وتقييم المسيرة الثورية منذ اندلاعها عام 1954.

1) ظروف انعقاده.
*تصاعد النشاط الثوري الجزائري الذي وصل إلى مختلف مناطق الوطن.
*الصعوبات اللوجستية التي عانت منها ثورة التحرير والمرتبطة أساسا بمسألة التزود بالسلاح، وقلّته في جبهات القتال.
*انضمام معظم أطياف الحركة الوطنية ونشطاء العمل السياسي إلى ثورة التحرير مما سيعد عامل قوي في دعم العملية الثورية بكوادر سياسية لها خبرة واسعة في النضال، رغم ما سيحمله ذلك من إشكالية تتعلق بالتباينات الأيديولوجية بين المنتسبين من الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير لاحقا.
*توسع القاعدة الجماهيرية لثورة التحرير بانضمام فئات جماهيرية واسعة لجبهة التحرير ومحاولة هذه الأخيرة تعبئتهم وتجنيدهم ضمن منظمات من ذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1956، وإضراب الطلبة الجزائريين 19 ماي 1956...الخ.
* توسع دائرة الاستقالات من طرف النواب المسلمين الجزائريين في المجالس الفرنسية منذ نوفمبر 1955.
*تنظيم إضراب 5 جويلية 1956 من طرف جبهة التحرير الوطني[1].
*وجود رغبة لدى القيادة الثورية لتحديد إستراتيجية عامة تخص جبهة التحرير الوطني تشمل مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والدعائية والإعلامية[2].
*تعمّق القطيعة بين المجتمع الجزائري والإدارة الاستعمارية.
*ضعف التواصل والتنسيق بين قادة الثورة في الداخل ومابين الداخل والخارج من جهة أخرى، حيث كانت الاتصالات عبر البريد وإرسال الرسل هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للتشاور بين القيادات الثورية وكذا لفضّ

[1] محمد حربي،**المصدر السابق**، ص 144.
[2] بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ص333.

الخلافات فيما بينها. ولعلّ هذا ما أدّى بالتشكيك في قدرة ودور الوفد الخارجي لثورة التحرير الوطني في الوفاء بالتزاماته الثورية في ظلّ عجزه عن توفير السلاح. وهذا ما فرض على القائد العربي بن مهيدي الناقم من عدم وصول المركب المصري والتي انتظر التنسيق معها في مدريد لنقل حمولتها لاحقا إلى مراكش، للسفر إلى القاهرة من أجل الوقوف على مسألة ضعف التنسيق غير أنّه للأسف خرج بنتيجتين خطيرتين ستؤثران في مواقفه لا حقا وفي توجهات مؤتمر الصومام وقيادة الداخل مفادها؛ أنّ المساعدات المصرية كانت مرتبطة أساسا بدبلوماسيتها وعلاقاتها بالطرف السوفييتي. أما النتيجة الثانية؛ والأخطر فتتمثل في عدم وجود قيادة لـج.ت.و في القاهرة بل هم حسب وصف المؤرخ محمد حربي "مجموعات وأفراد يسعون لإيجاد قيادة". بدليل الخلافات العميقة بين حسين آيت أحمد ومحمد خيضر مع أحمد بن بلا ومحمد بوضياف وأحمد محساس، هذه الأخيرة التي لها ارتباط مع المجموعة المتجمّعة حول كريم بلقاسم[1].

*الآثار المترتبة عن تطبيق اللاّمركزية في اتخاذ القرارات منذ بداية الثورة والتي عرّضت الثورة للخطر بالنظر لطغيان العشوائية والزعامة الفردية يضاف الى ذلك الصعوبات التي تجدها قيادات المناطق في اتخاذ قراراتها بسبب ضعف التنسيق بين قيادات الداخل من جهة وكذا بين الداخل والخارج من جهة أخرى. هذه الوضعية علّق عليها محمد حربي بقوله: "ولولا لطف الله سبحانه وتعالى لكان من الممكن أن يكون هناك ستّ سياسات مختلفة مثلما كان يوجد ستّ مناطق"[2].

*تزايد الإجراءات القمعية الفرنسية العسكرية والمؤامرات السياسية والدعائية النفسية، مما فرض على القيادة الثورية ضرورة طرح سياسات جديدة لمواجهة السياسات الاستعمارية.

*توسع دائرة الثورة التحريرية وتزايد قاعدة المنضوين إليها، ممّا يفرض وضع إجراءات تنظيمية محكمة للتحكم أكثر في مسار العمل الثوري وتحدياته.

2) التحضير للمؤتمر وانعقاده.

بدأت الاستعدادات الجدية لعقد مؤتمر جامع للقيادة الثورية في مارس 1956 عندما أرسل عبان رمضان سعد دحلب إلى المنطقة الأولى بالشمال القسنطيني للتباحث مع قائد المنطقة زيغود يوسف[3]، والذي كان حسب قول محمد حربي غير مهتم بالمشاكل السياسية بقدر ما كان مهتما بمسألة التزود بالسلاح[4]. مع ذلك صرح بن طوبال في مجلة نوفمبر ضمن المجاهد لخضر طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955 قائلا:"قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية (..) وبدئ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر"[5].

أما عن البعثة الخارجية فأرسلت بدورها إلى العاصمة تقريرها السياسي والذي حرّره كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد وكان اقتراحه تنظيميا تأسيس قيادة ثورية من 12 عضوا تكون مناصفة بين قادة المناطق الستّة في الداخل مع أعضاء من البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في الخارج[6]. لكن يبدو أنّ هذه الخطوة لم يتم الاعتماد عليها سوى نسبيا من خلال تنوع تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين قيادات في الداخل والخارج سياسية وعسكرية، لكن لم يؤخذ بها في تركيبة لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ستكون الذراع التنفيذية الضاربة للثورة لاحقا.

وهكذا ففي ربيع 1956 بدأت القيادة في الإعداد للمؤتمر حيث جرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها، حيث كان يفترض أن ينعقد هذا المؤتمر في شمال قسنطينة، كما تعذرت أيضا مسألة عقده في منطقة سوق أهراس[7]، وحتّى عندما كان يفترض عقده في النهاية في ضواحي الأخذرية (بالسترو سابقا) قرب العاصمة التابعة للمنطقة الثالثة في جويلية 1956، فشل وتقرّر تأجيله بسبب تسرب أخبار مكان وزمان انعقاده للدوائر

---

[1] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 148.

[2] نفسه.

[3] امتهن حرفة الحدادة في سمندو (منطقة قسنطينة)، انضم إلى حزب الشعب بعد ح.ع.2، اختير عام 1948 للانضمام المنظمة الخاصة إلى جانب كونه كان عضوا في المجلس البلدي، اعتقل عام 1950 لكنّه استطاع الفرار من سجن عنابة 1952 ، كان ضمن لجنة 22 ، كما عوّض ديدوش مراد على قيادة المنطقة الثانية في جانفي 1955، استشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش كان رجلا لا يعرف الحسابات. ينظر محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994 ص191.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص 147.

[5] محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص133.

[6] محمد حربي، المصدر السابق، ص 147.

[7] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص334.

الاستعمارية، حيث يحكى عن ضياع مستندات للقائد كريم بلقاسم أعطى انطباع أن وفد قسنطينة كان متجها إلى مؤتمر، ولإجراءات احترازية تمّ التخلي عن هذه الفكرة[1].

وأخيرا انعقد المؤتمر في قرية ايفري منطقة أوزلاقن بغابة أكفادو في السفوح الشقية لجبال جرجرة على الضفة الغربية لوادي الصومام بالمنطقة الثالثة بحماية 300 جندي من مجاهدي جيش التحرير الوطني[2]. لقد اختيرت هذه المنطقة لعوامل منها:

*وجود المكان قرب جبل جرجرة الحصين.

*تموقع وادي الصومام ضمن مجال نطاق المناطق الثورية النشطة.

*شهرة سكان المنطقة بالنضال والمقاومة منذ القديم.

*يعدّ ذلك تحدّ لادعاءات روبير لاكوست بأنّ هذه الناحية قد استسلمت للفرنسيين[3].

كما توافق تاريخ 20 أوت 1956 وثلاثة ذكريات هامة هي:

*الذكرى الثالثة نفي السلطان محمد الخامس ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر.

*الذكرى الأولى لهجومات 20أوت 1955 في الشمال القسنطيني.

*اقتراب الذكرى الأولى لعرض القضية الجزائرية لأول مرّة في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر 1955[4].

بناءا على شهادة أحد الحاضرين لسير أعمال هذا المؤتمر فقد شرع العمل به يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 لتنتهي الاجتماعات الموسعة في 20 أوت 1955، ليجري لاحقا اجتماعات ضيقة حضرها فقط كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ النهائية لمقررات الصومام[5]. ففي 20 أوت 1956 الثامنة صباحا افتتحت الجلسة الأولى لمؤتمر الصومام بإشراف كلّ من العربي بن مهيدي وعبان رمضان حيث قاما في البداية بشرح الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر والمواضيع التي سيتمّ دراستها من طرف المشاركين في هذا المؤتمر وتتابع قادة المناطق في قراءة تقاريرهم العسكرية والسياسية والمالية البعض مكتوبة والأخرى شفوية[6]. وفي 23 أوت عقد اجتماع آخر موسّع تليت خلاله المقررات النهائية التي نالت مصادقة الجميع وفق رواية أحد المشاركين[7].

تحدث بنجامان ستورا (Stora Benjamin) أيضا عن تصاعد دور عبّان رمضان منذ أفريل 1955؛ من خلال تزويده جبهة التحرير الوطني بمسودة برنامج؛ ناهيك عن سياسته في البحث عن تحالفات، حيث وصف عبّان رمضان بالرأس الحقيقي الذي ستعتمد سياسة جبهة التحرير عليه خاصّة مع انضمام عمّار أوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري[8]، حيث سيستند حسب زعمه على منطقة القبائل[9].

من الخطأ الاعتقاد أن سياسة عبّان رمضان الداعمة لفكرة توحيد القوى الوطنية والثورية ترتبط أساسا بدوره في هندسة مؤتمر الصومام. بل تظهر بالخصوص منذ محاولاته رأب الصدع بين جبهة التحرير الوطني F.L.N والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A سنة 1955.

3) أطرافه.

شارك في المؤتمر مندوبين عن المناطق الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، في الوقت الذي غاب عن أشغاله مندوبين عن المنطقة الأولى بما في ذلك الصحراء وقيادة الثورة في الخارج، رغم إشارة بعض الكتابات على أنّ قادة الثورة في الخارج كان يفترض حضورها هذا المؤتمر لكن بقيت تنتظر في مدينة سان ريمو الايطالية وفي طرابلس بليبيا لتلقي الضوء الأخضر من قيادة الداخل(المؤتمر) للحضور لما يتطلبه ذلك من إجراءات أمنية مشدّدة بالنظر للمراقبة الاستعمارية غير أنّ ذلك لم يتم[10]. كما يرى بدوره أحسن بومالي، بأنّ الأسباب الأمنية

---

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص133.

[2] نفسه، ص134.

[3] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص337.

[4] نفسه، ص338.

[5] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص134.

[6] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص338.

[7] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص134.

[8] Stora, op.cit, p20.

[9] Ibid, p21.

[10] Jacques.C.Duchemin, **histoire du F.L.N la table ronde**, Paris, 1962, p179. cité par محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص134.

لعبت دورا بارزا في ذلك بحكم أنّ الفرنسيين لازالوا متواجدين في كل من تونس والمغرب مع مراقبة جوية وبحرية من طرف السلطة الاستعمارية، مع ذلك فممثلي ج.ت.و حسب هذا الأخير قد "اشتركوا في المشاورات حيث قدّم خيضر باسمهم اقتراحات في صميم ما تمّت مناقشته والمصادقة عليه في المؤتمر من ناحية الخط السياسي المراد انتهاجه"[1].

أمّا عن الأعضاء الحاضرون فهم حسب محضر الجلسات:

*بن مهيدي عن منطقة وهران رئيس الجلسة.

*عبّان عن جبهة التحرير الوطني كاتب الجلسة.

* اوعمران[2] عن منطقة الجزائر.

*كريم عن منطقة القبائل.

*زيغود عن شمال قسنطينة.الأخضر بن طوبال نائب زيغود[3].

4) جدول أعمال المؤتمر:

حسب الدكتور العربي الزبيري فان جدول أعمال[4] مؤتمر الصومام قد ضبطت في نقطتين هما:

*إثراء وثيقة بيان أول نوفمبر 1954.

*تعيين القيادة العليا المسؤولة عن مواصلة العملية الثورية[5].

للتوسع أكثر في جدول فهي وفق النقاط التالي:

1-شرح أسباب الاجتماع وموضوعه.

2-تقديم التقارير المختلفة الواردة إليه، ويشمل ذلك:

*التقارير النظامية المتعلقة بالتقسيم وهياكل الجيش ومراكز القيادة.

*التقرير العسكري المتعلق بعدد المناضلين والمجاهدين وتركيبها ونظامها وأسلحتها.

*تقرير مالي يتعلّق بالمداخيل والمصاريف والمبالغ المتبقية في الصندوق.

*تقرير سياسي يتعلّق بمعنويات المجاهدين والشعب الجزائري.

3-القاعدة الأساسية والنشرات المختلفة.

4-التوحيد ويشمل ذلك:

*توحيد النظام وتقسيم المناطق.

*توحيد عسكري في الوحدات والرتب والنياشين والأوسمة والمرتبات والمنح العائلية.

*توحيد سياسي، المرشدون السياسيون ومهامهم.

*توحيد إداري في المجالس الشعبية.

5-ج.ت.و ما يتعلق بالمذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي والهيئات المسيرة ومجلس الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

6-جيش التحرير الوطني (الألفاظ المستعملة) المجاهد، المسبّل، الفدائي. وتقييم المرحلة الحالية وتوسيع الهجومات وتفعيلها.

7-العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وكذا العلاقة بين الداخل والخارج خاصّة من تونس والمغرب وفرنسا.

8-العتاد.

---

[1] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص339.

[2] ولد عمار أوعمران في منطقة القبائل عام 1919، انضم إلى حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام اثر انتفاضة 8 ماي 1954 لكن تمّ العفو عنه لاحقا في 1964، لاحقه الأمن الفرنسي سنة 1947 لكنه ظلّ فارا، حكم عليه مجددا بالإعدام غيابيا، انضم إلى المصاليين في أزمة الانقسام في حزب الشعب، تقلد منصب نائب قائد الولاية الثالثة ثمّ قائد الولاية الرابعة في أوت 1956، عضو المجلس الوطني للثورة 1956-1962، في نهاية الثورة انفصل عن كريم بالقاسم وأيد بن بلا، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية عام 1962. ينظر محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994 ص190.

[3] محضر جلسات اجتماع المسؤولين عن عمالات وهران والجزائر وقسنطينة في 20 أوت 1956، نقلا عن محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص297.

[4] يروي الدكتور العربي الزبيري بأنّ عمار أوزقان ذكر له في لقاء بالعاصمة في 10 أفريل 1964 بأنه هو المحرّر الرئيسي لمشروع الميثاق الذي عرض للمناقشة في الصومام. ينظر، الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص46.

[5] المصدر نفسه، ص45.

9-نظام العمل: عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، إيقاف القتال ومسألة المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة وفكرة الحكومة المؤقتة.
10-مواضيع مختلفة[1].

5) أهم قراراته.

1-تقسيم البلاد إلى ستّ ولايات: باعتماد نفس التقسيم في المناطق السابقة مع إضافة الولاية السادسة الجنوب والتي لم تبدأ عمليا سوى 1957.
كان تقسيم الولاية وفق ما يلي (الولاية، المنطقة، الناحية، القسمة). مع اعتماد مبدأ القيادة الجماعية في قيادة الولايات، وامتلاك قائد الولاية الصفتين العسكرية والسياسية، وله ثلاثة نواب من الضباط ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة فروع (العسكري، السياسي، الاستعلامات والاتصالات). كما أنّه لكل مستوى تنظيمي في الولاية مراكز قيادة خاصّة به، من الولاية إلى القسمة.
2-التوحيد العسكري ويشمل ذلك النواحي التنظيمية(فوج، فرقة، كتيبة، فيلق) ومسألة الرتب والمخصصات المالية.

3-القرارات السياسية:

أ-المحافظون السياسيون: تتمثل مهامهم الأساسية في تنظيم وتثقيف الشعب فيما يتعلق بمسائل الدعاية والأخبار والتوجيه، فهم بذلك عليهم مسؤولية إذاعة أوامر القيادة وما يتعلق بالمناشير المختلفة (المجاهد والمقاومة) بالإضافة إلى مسألة الحرب النفسية والتي تشمل مشاركتهم في الردّ على الدعاية الاستعمارية الكاذبة لتمس العلاقات بين الجماهير والثورة، وكذا مشاركة المحافظين السياسيين في إبداء آرائهم بخصوص الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني.
ب-المجالس الشعبية: آليات تشكيلها بالانتخابات، وتتكون من خمسة أعضاء من ضمنهم الرئيس، ومهامها النظر في القضايا العدلية والإسلامية والمالية والاقتصادية والشرطة.

ج-المنظمات المسيّرة:

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A: يتكون من 34 عضو 17 دائمين و 17 مساعدون، يجتمع مرّة في السنة مدّة وجود الحرب، فهو المسؤول عن إيقاف القتال أو مواصلته أو فتح المفاوضات ويعد أعلى جهاز في الثورة.
2-لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E: تتكون من خمسة أعضاء وهم العربي بن مهيدي، عبان رمضان، يوسف بن خدّة، كريم بلقاسم، سعد دحلب. وهي مجلس الحرب الحقيقي، وتمثل السلطة التنفيذية في ثورة التحرير. من سلطاتها مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كما لها الحق أيضا في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.
د-العلاقة بين ج.ت.و وجيش التحرير الوطني: تقرّر منح الأولوية للسياسي على العسكري.
ه-العلاقة بين الداخل والخارج: إعطاء الأولوية للداخل على حساب الخارج في اتّخاذ القرارات مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.
و-المحاكم: تشكيل محاكم من شأنها النظر في مختلف القضايا المتعلقة بالمدنيين والعسكريين.
وهكذا فقد انبثق عن مؤتمر الصومام وثيقة سياسية موسّعة شملت أقسامها الثلاثة عبّرت عن الوضعية الحالية السياسية الراهنة والآفاق العامة ووسائل الدعاية[2].
وبشكل عام يمكن القول بأنّ وثيقة الصومام قد أكدت على أن الكفاح المسلح يبقى مستمرا وان كل الطاقات الوطنية يجب أن تجنّد لدعمه وتطويره بمختلف الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:
*الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزّأ.
*الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين برفض كلّ أشكال الاستقلال الذاتي.
*الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[3].

6) نتائج وانعكاسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مسار ثورة التحرير.

---

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 135-136. بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص ص 339-340.

[2] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 139-174.
[3] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص49.

لقد خلّف مؤتمر الصومام نتائج وانعكاسات هامة على تطور ثورة التحرير وسياسات ج.ت.و، رغم كونه قد فجّر صراعات داخلية بين بعض قيادات جبهة وجيش التحرير الوطني خاصة بين الداخل والخارج؛ مع ذلك ينطبق على هذا اللقاء تعليق اشتهر به توفيق المدني جاء فيه؛ "أنّ مؤتمر الصومام كان صغيرا بحجمه كبيرا بنتائجه"، ومن هنا يمكن استعراض جملة النتائج والانعكاسات فيما يلي:

*تكريس مبدأ القيادة الجماعية وتجنب العشوائية والزعامة الفردية، من خلال بناء مؤسسات ثورية قادرة على إدارة الصراع من خلال مركزية التسيير المجسّدة في تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

*تنظيم وهيكلة ثورة التحرير بعد النقص التنظيمي والاضطراب النسبي في إدارة النشاط الثوري والذي رافق الثورة منذ ولادتها، غير أنّ الضرورة كانت تفرض ضرورة الإسراع بتفجير ثورة التحرير بدل انتظار استكمال الإجراءات التنظيمية مثلما يرويه نائب المنطقة الثانية لخضر بن طوبال، ناهيك عن النقائص التنظيمية المتراكمة طيلة 22 شهر من العمل الثوري.

*تنظيم وهيكلة جيش التحرير في الكثير من جوانبه المتعلقة بالوحدات والرتب والمنح ....الخ، والذي كان له تأثير كبير في تصاعد نشاطاته مع استعمال أساليب واستراتيجيات جديدة وفق التحديات الحالية[1].

*نجاح المؤتمر في قرار تقسيم البلاد إلى ولايات ومناطق وقسمات بحيث سمح لكلّ قيادة بتنظيم نفسها والتحكم في أوضاعها وتحدياتها.

*الخروج بقيادة وطنية موحدة في ثوب المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

*الخروج بوثيقة سياسية عبّر عنها توجهات الثورة وسياستها وأهدافها في كلّ المجالات الآتية والآفاق المستقبلية كانت بمثابة الدستور الذي نظّم مختلف شؤون ثورة التحرير الجزائرية[2].

*دعم إستراتيجية حرب المدن بنقل العمل الثوري من الجبال والأرياف الى المناطق الحضرية حيث ستخوض جبهة التحرير مواجهات شرسة ونضال في المدن أواخر 1956 وبداية 1957 (معركة الجزائر).

*تمسك المؤتمر بمبدأ الاعتماد على النفس والذي كان له تأثير بالغ لاحقا في مجريات الثورة باعتماد الجبهة على إمكانيات الشعب الجزائري واتّخاذ أسلوب استقلالية القرار الذي من شأنه تجنيبها التبعية المطلقة أو الجزئية، وبالتالي تكذيب ادعاءات المستعمر بانتماء الثورة إلى معسكر معيّن، أو خضوعها لتوجيهات طرف مما يعطي ج.ت.و حرية التصرف خارج نطاق المساومات والمزايدات التي من شأنها تكبيل الحركات الثورية واحتوائها[3].

*كسب ج.ت.و معركة تعبئة الجماهير من خلال تأسيس ما يعرف بالمجالس الشعبية وتجنيدها ضمن العملية الثورية، وفي نفس الوقت تكون الثورة بديل للسلطات الاستعمارية لذا نجحت في تعميق القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال الفرنسي[4].

وتأكيدا لتأثير هذه السياسة عمليا؛ ورد في جريدة المقاومة الجزائرية نقلا عن صحفي فرنسي قام بإجراء تحقيق في الولاية الثانية ما يلي"إن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خلية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مما اضطرّهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية"[5].

وضمن هذه النقطة نجد بان مؤتمر الصومام قد اتّخذ موقفا صارما من فكرة التعامل مع السلطات الاستعمارية، هذا التعامل الذي شكّل وسيلة قوة للاستعمار الفرنسي وأسلوب ماكر لبعض الانتهازيين مع محاولات الاستعمار لعب ورقة الإصلاحات ضمن سياسة فرّق تسد[6].

*التجنيد الإعلامي والدعائي الذي استفادت منه الثورة من توجهات مؤتمر الصومام 1916 حيث دعّم أكثر الحرب الدعائية المضادة للدعاية الفرنسية وتعميق الاهتمام أكثر بالجماهير ومحاربة سياسة الحرب النفسية والدعائية التي كانت تنتهجها الإدارة الاستعمارية.

*إعطاء أهمية أكثر للعملية السياسية التي لم تأخذ حقّها مع بداية الثورة حيث كان الاهتمام أكثر بالعمل العسكري كأداة ثورية ضاربة، وهذا ما سيسمح للثورة بمكافحة الاستعمار الفرنسي في كافة الجهات عسكريا وسياسيا

---

[1] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص358.
[2] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 151-152.
[3] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص361.
[4] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص50.
[5] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص 158.
[6] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص361.

ودبلوماسيا وإعلاميا، مما سيساهم في تصاعد الضغوطات على الفرنسيين ودعم القضية الجزائرية وانتشارها في الداخل والخارج كقضية تحرر وطني.

*تفجير صراعات داخلية عميقة خطيرة بسبب إقرار أولويتي السياسي على العسكري والداخل على الخارج،خاصّة مع اختلاف التفسيرات لهاذين المبدأين من مختلف الأطراف ناهيك عن الطعن في شرعية المؤتمر بحكم أنّه لم تحضره قيادات الأوراس والخارج، كما ينتقد كونه قد أعطى القيادة للسياسيين الممثلين للمركزيين وجماعة فرحات عباس والعلماء داخل هياكل الثورة[1]. مما فرض على قيادة المؤتمر الجديدة التصدي للخلافات في بعض مناطق الثورة بما في ذلك الخارج[2]. يجب القول هنا بان أولويتي السياسي على العسكري قد لقيت معارضة حتى داخل المؤتمر نفسه، وقد سعت قيادة المؤتمر إعطاء تفسيرات الغرض منها حسب الدكتور العربي الزبيري التهدئة من خلال القول بان المقصود هو إعطاء أهمية للعمل السياسي مقارنة بالعسكري[3].

إن ثورة التحرير حسب الدكتور رابح لونيسي لم تكن تفرق مع بداية الثورة <<بشكل واضح بين السياسي والعسكري لأنّ المجاهد كان عسكريا وسياسيا وخطيبا ومعبّئا يدعو الشعب للالتحاق بالثورة حيث ظهر التمييز لأول مرّة بينهما في مؤتمر الصومام عام 1956>>[4].

كما كانت لأولويتي الداخل على الخارج وقعا كبيرا على قيادة الثورة في الخارج التي اعتبرت الخطوة انقلابا عليها من طرف عبّان رمضان، والتي انكشف خلالها طموحات هذا الأخير في زعامة الثورة، حيث كان هدفه الحقيقي هو إبعاد الوفد الخارجي بزعامة بن بلّة عن قيادة الثورة ونقل سلطة القيادة الثورية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E بقيادة عبّان؛ وهذا ما يفسّر إرسال لمين دباغين إلى القاهرة وتكليفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي هناك وإبعاد بن بلّة الذي تعتبره وسائل الإعلام المصرية والعالمية زعيم الثورة الجزائرية، وقد حاول بن بلّة تغذية مواقفه من عبّان لقرارات الصومام بأن اتّهمه بالتخلي عن المبادئ الإسلامية في وثيقته[5].

لقد برّر العربي بن مهيدي إقرار أولوية الداخل على الخارج أمام المؤتمر لأسباب تتعلق بمهمته في القاهرة بداية 1956، حيث يستند إلى فكرة مفادها "أنّ مصر لا يمكن الاعتماد عليها مطلقا في الحصول على الأسلحة لأنّ موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط وافر إلى نشاطها الدبلوماسي. كما أن مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكّون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين إفرادها الذين ما زال كلّ منهم يبحث عن الزعامة لنفسه"[6].

7) ردود الفعل الفرنسية.

*تزايد الإجراءات القمعية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية والشعب الجزائري، وتعزيز الجهاز الحربي الفرنسي بقرابة المليون فرد من كل الأسلاك مدعما بطائرات الحلف الأطلسي مع انتشارها في مختلف المناطق[7].

*توسع الإدارة الاستعمارية في سياسة الاحتشاد من أجل قطع الصلة بين الجماهير الجزائرية وقيادتها الثورية، لإدراكها أهمية الشعب بالنسبة لثورة التحرير مثلما يقول زعيم الثورة الشيوعية في الصين ماو تسي تونغ: "الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية".

إن تنفيذ الاحتشاد يتم من خلال إجلاء السكان من النواحي المشكوك بوجود الثوار فيها من خلال جمعهم في مخيمات خاصّة قرب المراكز العسكرية الفرنسية، ومما ورد في مناشير عديدة لسكان الدواوير والمشاتي تهديدا لهم ضمن حرب دعائية نفسية "لقد دقت ساعة الاختيار إما أن تستجيبوا إلى فرنسا، وإما أن تؤيدوا الثوار، وفيما إذا اخترتم فرنسا فان أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيمات وإلا فان آلات رهيبة تنصب عليكم". وهكذا جمعت فرنسا في المحتشدات تحت رقابة مشدّدة مليون وسبعمائة ألف جزائري في ظروف قاسية[8].

*التفكير في وضع مشروع خطي موريس للأسلاك الشائكة في الجهتين الشرقية والغربية، بعدما اتّضح لها من مؤتمر الصومام بأنّ الثورة التحريرية تسير بقيادتين في الداخل والخارج، والذي سيكون له تأثير فادح على تموين الثورة بالسلاح وعبور المجاهدين والقيادات الثورية، فمن خلال الروايات الشفوية التي كانت لي مع

---

[1] لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص6.

[2] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص361.

[3] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص ص 55-56.

[4] لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 5.

[5] نفسه، ص ص 6-7.

[6] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص ص 56-57.

[7] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص 168.

[8] نفسه، ص 163.

المنتسبين لجيش الحدود بمنطقة وادي سوف اتّضح بأنّ خسائر الأسلاك تصل إلى فقدان ثلثي قافلة المجاهدين العابرة لها.

*إقدام السلطات الفرنسية على القيام بقرصنة جوية من خلال اختطاف قيادة الثورة في الخارج حيث أجبر سلاح الطيران الفرنسي الطائرة المغربية والتي ضمنها بن بلّة وبوضياف وآيت أحمد وخيضر في 24 أكتوبر 1956[1]. هذه العملية التي كانت بتآمر من طرف الطيار الفرنسي حيث أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة، وأذيع النبأ من راديو مونتيكارلو وجاء فيه "إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيّدين إلى السجن". وكان اعتقاد الفرنسيين أنّه من خلال هذه الخطوة سيتم القضاء على الثورة لكن ثورة التحرير التي حصّنت نفسها بمؤسسات ثورية تعتمد مبدأ القيادة الجماعية قد جنّبت نفسها الضعف[2].

ما يؤسف له من هذا الاختطاف ليس ما قامت به فرنسا من حماقة ومخالفة قانونية وانتهاك للأعراف الدولية، بل هو تهليل بعض الأطراف المحسوبة على القيادة الجديدة لمؤتمر الصومام بهذه الخطوة الفرنسية من ذلك العقيد عمار بن عودة حيث صرّح بعد عقود "أنّ فرنسا قد قدّمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء"[3]. عندما اعترضت القوات الجوية الفرنسية الطائرة التي كانت تقل المفاوضين الجزائريين من الرباط إلى تونس في 22 أكتوبر 1956[4].

*مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر 31 أكتوبر 1956 اثر تأميم قناة السويس بحجّة أنّ مصر كانت تدعم ثورة التحرير الجزائرية، وتتّضح المقاصد الفرنسية من هذا العدوان من خلال تصريح رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس في جانفي 1957 في مجلس الأمة بباريس قائلا:<<أنّ رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها>>[5].

*إقدام الفرنسيين للعدوان على ساقية سيدي يوسف التونسية في 8 فيفري 1958، ضمن مبدأ حق الملاحقة الذي انتهجه الفرنسيين، مما يعد تجاوز صارخ لسيادة الدولة التونسية المستقلة والقانون الدولي، ويمكن تفسير سلوكها المتهور بخسارتها الفادحة في معركة جبل الواسطة بمنطقة سوق أهراس وأسر بعض جنودها وتهريبهم للأراضي التونسية.

استنتاج:

لقد شكّل مؤتمر الصومام نقطة تحول بارزة في تطور الثورة الجزائرية هيكليا وتنظيميا في مختلف المجالات، حيث حاول الاستجابة لـ 22 شهر من العمل الثوري تقصّيا وتفحّصا واستشرافا للحلول الواجب اعتمادها في المراحل اللاّحقة، واستجابة للتحديات الكبيرة التي واجهتها الثورة التحريرية رغم ما خلّ فه هذا المؤتمر من صراعات خطيرة ترتبط أساسا بمبدأ أولويتي السياسي على العسكري والداخل على الخارج التي أسالت حبرا غزيرا وأحدثت للأسف صدامات بين القيادة الجديدة لمؤتمر الصومام والمعارضين لقراراته الطاعنين في شرعيته ومصداقيته.

---

[1] لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 8.

[2] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 160-161.

[3] لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 8.

[4] Pervillé Guy. Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992. pp. 367-381, p368.

[5] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 161-162.